# عوامل الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري ومخاطرها السوسيو- أمنية

د. حديدان صبرينة
جامعة جيجل

الملخص: لقد صارت الهجرة غير الشرعية عند الشباب من أمراض المجتمعات النامية، فبالإضافة إلى كون هذه الهجرة تتم خارج الخطوط القانونية، فهي تمس أهم فئة تعتمد عليها المجتمعات في تقدمها وتطورها وهي الشباب. والواقع أن المجتمع الجزائري لم يسلم من هذه الظاهرة التي صارت هاجسا يشغل بال الباحثين والسياسيين ورجال الأمن وكافة أفراد المجتمع ومؤسساته؛ إذ لا يمكن الحديث عن الهجرة غير الشرعية دون استحضار ما تخلفه من مآسي لدى المغامرين بحياتهم ولدى عائلاتهم، خاصة وأن الأمر لم يتوقف عند فئة الذكور فقط، بل صارت الإناث تنافس الذكور على قوارب الموت.

ولقد جاءت هذه الورقة البحثية للوقوف على أهم المخاطر السوسيو- أمنية للهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري، بعد التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية والعوامل التي أدت إلى استفحالها.

المصطلحات الأساسية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الشباب الجزائري.

المقدمة:

لقد صار من السهل على أي فرد منا ملاحظة الحضور المكثف لمصطلح الهجرة غير الشرعية بكل مرادفاته: (الحرقة، الهجرة السرية، الهجرة غير النظامية، الهدة، الهربة، رحلة الموت...) في الإعلام المسموع والمقروء والمرئي، وفي إحصائيات رجال الأمن وخطابات رجال السياسة، وهو ما يدل على أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية صارت ظاهرة تنذر بالخطر في المجتمع الجزائري.

والحقيقة أن الهجرة في حد ذاتها ليست إشكالا، كيف تكون كذلك وهي مرغوبة عند المولى عز وجل لمن ضاقت عليه الأرض بما رحبت ولم يجد في مكان إقامته مأمنا، قال تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " النساء 97، وقد أمر الله – عز وجل – رسولنا محمد – صلى الله عليه وسلم – بالهجرة من مكة إلى المدينة حينما زادت أذية أهل مكة له، فاتخذ من الهجرة إلى المدينة وسيلة للبحث عن الاستقرار والأمان ليبدأ منها نشر رسالته التي كلفه الله بها. فالهجرة إذن - كنشاط ديموغرافي - ليست إشكالا في حدّ ذاته، بل الإشكال يكمن في الطريقة التي صارت تمارس بها هذه الهجرة، والفئة التي تمسها تحديدا وهم الشباب الذين هم عماد الأمة وبناة مستقبلها.

ولقد زادت حدة الهجرة غير الشرعية بعد تضييق الخناق على كل طالبي الهجرة من تشديد على منح التأشيرة إلى تعقيدات السفر وغيرها من جهة، وبعد اصطدام آمال وطموحات الشباب الجزائري بواقعهم الذي قزم أحلامهم وخيب آمالهم في الحصول على ما يطمحون من عمل ومركز اجتماعي، وانتماء فعلي للوطن، يتمظهر في مشاركتهم الفعلية في مشاريعه وسياساته من جهة أخرى. وهو ما جعل الكثير من الشباب يلجأون إلى الهجرة بعيدا عن المسار الرسمي والتنظيمي لها، مما ولّد ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي يرمي بها الشاب عرض الحائط كل الروابط القانونية والاجتماعية والثقافية، ويتركها وراءه مسافرا إلى وجهة لا يعرف حجم خطورة طريقها ولا حتى خطورة عواقبها.

تساؤلات الدراسة:

- ما هي الهجرة غير الشرعية؟
- ما هي عوامل الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري؟

- ما هي المخاطر السوسيو- أمنية للهجرة غير الشرعية؟

وعليه، فهذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على الجوانب الخفية للهجرة غير الشرعية والعوامل المختلفة التي تدفع بالشباب الجزائري للمخاطرة بنفسه، والهدف من وراء ذلك. كما أنها تهدف لتحديد التأثرات السلبية للهجرة غير الشرعية على الصعيدين السوسيولوجي والأمني، وهي مخاطر صارت تدق ناقوس الخطر.

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من الإضافة التي تطمح أن تمنحها حول موضوع الهجرة غير الشرعية عند أهم فئة يعول عليها المجتمع لبناء مستقبله، وهم الشباب، كما أنها محاولة لتبيان مخاطر هذه المجازفة على الرغم من الإيجابيات التي يرسمها الكثيرون حولها.

أولا: وقفة مع المفاهيم: إن مرحلة تحديد المفاهيم في البحث العلمي مرحلة ذات أهمية قصوى، تستدعي من الباحث إيفاد القارئ بالمعنى المراد من المصطلحات المستخدمة في بحثه، بما زيل اللبس والغموض،ويعطي صورة أكثر وضوحا.

I- الهجرة غير الشرعية: إذا كانت الهجرة كنشاط ديمغرافي تفيد معنى الترك والمغادرة، وهي: " أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان الإقامة، إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تغيير مكان الإقامة."[1]

فالهجرة غير الشرعية هي تغيير مكان الإقامة بطريقة غير قانونية. فهي كما عرفها قاموس العلاقات الدولية: "كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون."[2] فهي إذن الانتقال غير القانوني، دون حصول المهاجرين على تأشيرات السفر والإقامة.

وتدل كلمة غير الشرعية على اختراق وتجاوز القوانين المنظمة لعملية الهجرة في البلد الأم والبلد المستقبل، والضرب بها عرض الحائط. كما أن وصف هذه الظاهرة بالسرية دليل على أنها تتمّ دون علم المسؤولين على تنظيمها وضبط الآليات التي تتم بها، وبعيدا عن أنظارهم.

وقد عرّف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري؛ أي دون وثائق قانونية أو في وضعية غير قانونية."

والجدير بالذكر أن الطرق التي يستعملها المهاجرون غير الشرعيون في الوصول إلى هدفهم بعيدا عن الرقابة الرسمية والمحددة لشروط الهجرة، تختلف باختلاف ظروف المهاجرين، وهي على العموم قد تكون إحدى هذه الطرق:

- الإبحار ليلا في قارب الموت، وهي أكثر الطرق استعمالا لأنه يسلك أقصر طريق يربط بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية والذي لا يتجاوز 14 كلم. وهذا القارب يؤكد المختصون أنه يصنع في ورشات ليس لها علاقة بالسفن؛ فالخشب الذي يستعمل في إنشائه هو خشب مخصص للبناء وليس للسفن، وهو ما يعرض حياة الركاب للخطر. إضافة إلى كونهم يبحرون ليلا، وعبر المنافذ غير المحروسة، كما أنهم يحمّلون القارب غير المطابق للشروط أكثر من طاقته، إذ يمتطيه ما بين 30 إلى 40 راكب في الرحلة الواحدة، لذلك نسميه قارب الموت.

- امتطاء البواخر والسفن الراسية في الميناء بعد تفريغها أو تحميلها للبضائع. ويكون الركوب خلسة بمساعدة بحارة يعرفون مداخل السفن ومواعيد إبحارها، وذلك مقابل مبلغ يتفق عليه الطرفان. والجدير بالذكر أن المهاجر غير الشرعي حينما يساعفه الحظ لامتطاء السفينة يكون قد بدأ رحلة قد تنتهي بوفاته، لأنه مضطر للمكوث طيلة مدة الرحلة في مكان قد لا تتجاوز مساحة المتر مربع، بما يعني انعدام شروط الحياة الضرورية، وهو ما أودى بحياة العديد من الشباب الذين اختنقوا قبل

أن ترسو السفينة على الضفة المقابلة. كما أن اكتشاف أمر المهاجر من طرف ربان السفينة أو مساعديه، قد يجعلهم يرمون به في عرض البحر دون رحمة.

- التسرب عبر الحدود غير المحروسة، والتي غالبا ما تتخذ مسالك وعرة وملتوية وغير معروفة.

II- الشباب:[3] يستخدم مفهوم الشباب في عدة مجالات، الاجتماعية منها والاقتصادية والنفسية والتربوية... ولم يقف استعمال هذا المفهوم عند هذا الحد، بل أصبح من أهم الركائز التي يعتمد عليها الخطاب السياسي، وأهم المواضيع التي تتداولها وسائل الإعلام بالدراسة والنقاش.

وعلى الرغم من الحضور المكثف لمفهوم الشباب على جميع الأصعدة، إلا أنه يطرح لبسا على مستوى التعريف؛ حيث أن كلمة " شباب" في اللغة " و" الفتى "، وكل هذه الكلمات تدل على خصائص جسمية ونفسية ووجدانية لفترة من الحياة تتميز عموما بالحيوية والطاقة والنشاط والعطاء. وتتحدد فترة الشباب عند معظم الباحثين ما بين سن 18 و 30 سنة.

والشباب في الجزائر هم فئة حيوية، إذ تمثل غالبية سكان الوطن. وتعود أهميتها لكونها تتميز بالحركة الدائمة، والطموح اللامتناهي والأمل البعيد والقدرة على العطاء والرغبة في التطوير، مما يجعلها الطرف الذي يعول عليه في قيادة الوطن نحو التطوير والرقي.

غير أن طموح هذه الفئة كثيرا ما يصطدم بتعقيدات الحياة اليومية والمشاكل الاجتماعية ومرارة الواقع، وهو ما يحدث اضطرابا في حياة الشاب قد يؤدي به للانحراف أو التفكير في مغادرة هذا الواقع الذي تنعدم فيه الشروط الضرورية للعيش وتحقيق الآمال. وتكون هذه المغادرة إما بطريقة قانونية (الهجرة) أو بطريقة غير قانونية ( غير شرعية / الحرقة).

ثانيا: عوامل الهجرة غير الشرعية: أرقام ودلالات:

إذا أردنا التعمق أكثر في تحليل الهجرة غير الشرعية، نجد أنفسنا مضطرين للتوقف عند بعض الإحصائيات. فإذا علمنا أن أوروبا هي وجهة المهاجرين غير الشرعيين، وأن معظمهم من الفئات الشابة، فإن هذه الهجرة هي نتيجة لبحث الشباب الجزائري عن حياة الرفاه التي عملت وسائل الإعلام المرئية على رسمها لهم، خاصة بعد هبوب رياح العولمة على العالم، والدعوة لتحرير التنقل بين بلدانه.

فقد أشارت إحصائيات سنة 2000 إلى وجود حوالي 20.5 مليون مهاجر بأوروبا، وحسب المكتب الدولي للعمل، فإنه يوجد ما بين 10% إلى 15 % من المهاجرين في حالة غير شرعية؛ مما يعني أن عدد المهاجرين غير الشرعيين هو ما يقارب 17.5 مليون مهاجر غير شرعي. كما أن النتائج التي أسفر عنها المؤشر العربي لسنة 2015 تؤكد أن 69% من الجزائريين يرغبون في الهجرة إلى بلدان أوروبية ( المؤشر العربي، 2015: 45). وهو ما يوجهنا لربط هذه الإحصائيات ببعض الإحصائيات حول الظروف التي يعيشها الشاب الجزائري، وهي كما يلي:

- هناك تطور معتبر لعدد السكان في الجزائر منذ 2010 وحتى 2015 حسب ما أورده الديوان الوطني للإحصاء، وهو ما يبرزه الشكل التالي:

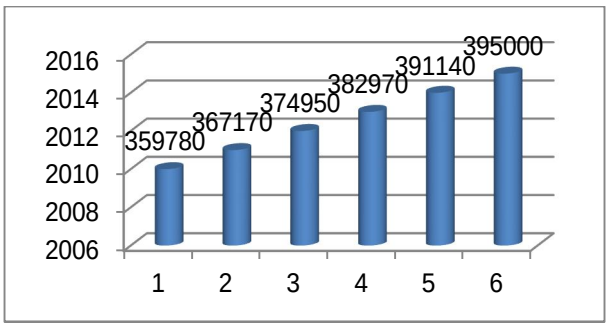


الشكل رقم (1): تطور عدد السكان في الجزائر من 2010- 2015.

ONS, Rétrospective statistique et RGPH , Collection statistique, 2010/2015.

إن هذا التطور المستمر لعدد السكان، يتبعه تطور متلازم لطلبات هؤلاء السكان، وضرورة ملحة لتأمين الحاجيات الأساسية لعيش كريم من تعليم وصحة وسكن ومرافق عمومية... وغيرها من ضرورات الحياة التي مازال المواطن الجزائري يتعب كثيرا للحصول عليها. كما أن التزايد المستمر في حجم السكان من شأنه أن يوجد التنافس على الموارد المتاحة، ويقلل من الفرص خاصة في غياب خطة مدروسة لتلاؤم توزيع الموارد المتاحة على حجم السكان بطريقة عادلة.

ومما يؤكد غياب هذه الخطة، هو أن الشباب صار يعاني من نقص كبير في حاجياته ومتطلباته، فعلى مستوى المطالب النفسية والاجتماعية مثلا، أورد الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر أرقاما تؤكد ارتفاع متوسط عمر الشباب الجزائري عند الزواج للمرة الأولى بخمس سنوات من 1987 حتى 2008، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم ( 1 ): متوسط عمر الشباب عند الزواج للمرة الأولى:

| السنة | متوسط العمر | |
|---|---|---|
| | ذكور | إناث |
| 1987 | 27.7 | 23.7 |
| 1998 | 31.3 | 27.6 |
| 2008 | 33 | 29 |

ONS, Collection statistique n 80, juin 1999+ Collection statistique n 142 déc 2008.

ويعود هذا الارتفاع في متوسط عمر الشباب عند الزواج لعدة عوامل تأتي على رأسها عدم قدرة الشباب على تأمين ضرورات الحياة، من عمل ومسكن وهما الشرطان اللذان أصبحا الأساسيان في المجتمع الجزائري لبناء الأسرة وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية فيما بعد.

وأهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه بداية من التسعينيات ارتفعت معدلات التحصيل الدراسي وازداد عدد خريجي الجامعات في جميع التخصصات، إذ يتخرج سويا ما يقارب 230 ألف طالب، وأنه لا يوجد تناسب بين نسبة الخرجين وفرص العمل المتاحة من جهة، وبين مناصب العمل المتوفرة وتخصصات الطلبة المتخرجين من جهة أخرى.

وإذا علمنا أن المجتمع الجزائري – على غرار المجتمع المغاربي – لديه فائض في الطاقة الشبانية، لم يتم الاهتمام بها، على عكس المجتمع الأوروبي أو القارة العجوز الذي يفوق متوسط عمر 60 % منه 65 سنة.

حيث أننا إذا قارنا الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري مع مثيله في بعض البلدان الأوروبية ( وهي أكثر البلدان وجهة لشبابنا المهجر كما سبق الذكر)، فإن الفرق شاسع، وهو ما يظهر في الإحصاءات التالية:

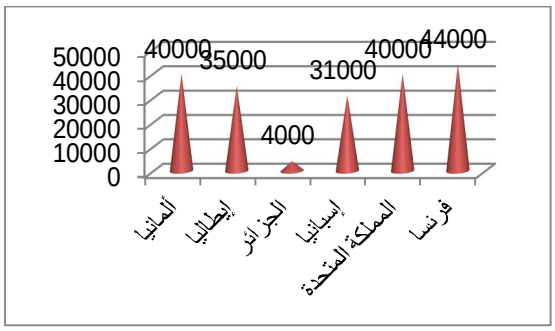


الشكل رقم (02): مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري ببعض البلدان الأوروبية

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2007.

فالفرق إذن جلي يصل إلى 10 أضعاف، وهو ما يؤجج الرغبة لدى الشباب بالعيش في بلاد أخرى يمكنه فيها أن يحصل على مستوى معيشي محترم.

وفي الاستطلاع الذي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، برز أن 22% من المجتمع العربي( بما فيها الجزائر) يرغبون في الهجرة، ودافعهم إلى ذلك تحسين أوضاعهم الاقتصادية والبحث عن الاستقرار الأمني. وتظهر نتائج تقييمهم للوضع الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تقييم الجزائريين للوضع الاقتصادي للجزائر سنة2014

| | رفض الإجابة% | سيئ جدا% | سيئ% | جيد% | جيد جدا% |
|---|---|---|---|---|---|
| الوضع الاقتصادي | 5 | 8 | 30 | 51 | 7 |

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي في نقاط، الدوحة، سبتمبر2014.

إن نسبة 38% كتقييم للوضع الاقتصادي بين سيء وسيء جدا نسبة لا يستهان بها، خاصة إذا علمنا أن 5% ممن رفضوا الإجابة قد يكون تقييمهم سلبيا كذلك ورفضوا الإفصاح عنه. وهو ما يؤكد عدم رضا الجزائريين عن الوضعية الاقتصادية التي يعيشونها، خاصة إذا علمنا أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر قد بلغت 10%.

ولقد قيم الجزائريون وضع بلادهم السياسي في الاستطلاع الذي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة سنة 2015 كما يلي:

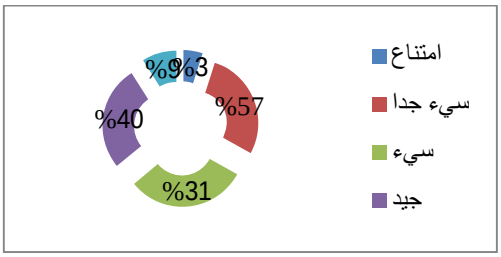


الشكل رقم (03): تقييم الجزائريين للوضع السياسي لبلادهم سنة 2015

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي في نقاط، الدوحة، سبتمبر2014.

فنسبة الجزائريين الذين يرون أن الوضع السياسي سيئ أو سيئ جدا هي 59%، والذين يرجعون ذلك لانسداد أفق الحريات العامة وعدم وضوح السياسة المنتهجة في البلاد، وعدم إعطاء الشباب الفرصة للمشاركة في رسم وتنفيذ السياسة الوطنية، مما جعل منهم فئة مهمشة، تعيش بعيدا عن مسرح الأحداث السياسية الوطنية.

كما كانت نتائج تقييمهم للوضع السياسي في البلاد لسنة 2015 كالتالي:

الجدول رقم: (3): تقييم الجزائريي للوضع السياسي لبلدهم لسنة 2015.

| التقييم | النسبة% |
|---|---|
| سيء/ سيئ جدا | 57 |
| جيدا/جيد جدا | 40 |
| لا أعرف | 3 |

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 32.

واللافت للانتباه، أن الهجرة غير الشرعية تمس جميع الفئات، وكل طبقات المجتمع بما فيها الطبقات العاملة والبطالة، وهو ما توضحه الأرقام المدونة أدناه:

الجدول رقم (4): إحصاءات الهجرة غير الشرعية حسب الفئات العمرية:

| الفئة | العدد |
|---|---|
| أقل من 18 سنة | 31323 |
| من 18 سنة إلى 28 سنة | 27473742 |
| من 29 سنة إلى 40 سنة | 23207279 |
| أكثر من 40 سنة | 42127 |

. 20/12/2015. 13:07hwww.permalink.dz

فالجلي من هذه الأرقام أن الفئة الأكثر إقداما على الهجرة غير الشرعية هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و28 سنة وهو ما يؤكده الرقم 27473742، والمعلوم أن هذه الفئة هي الفئة المليئة بالآمال والأحلام والمتطلعة لغد أفضل، والتي يدفعها طموحها دوما لكل ما هو أحسن وأفضل. ونظرا لتأثيرات العولمة عليها فإنها ترى أن البلاد الأوروبية هي موطن أحلامها. وفي الدراسة الميدانية التي قام بها عبد العالي دبلة[4] على 280 طالبا تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة وجد أن 80% منهم يسيطر على تفكيرهم موضوع العمل، واعتبارا بأن البطالة شبح يلاحق الشباب الجزائري فلا غرابة أن نجد هذا العدد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين في هذه الفئة، بحثا عن العمل. ولا غرابة حين يتأكد هذا إحصائيا بأن 92% من المبحوثين كانوا مؤيدين للهجرة غير الشرعية؛ حيث يرى 63% منهم أنها الملجأ الوحيد لتأمين المستقبل.

ولا تقل فئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 29 سنة و 40 سنة كثيرا عن الفئة الأولى، إذ يبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين فيها 23207279، إذ يعتبر الشاب في هذه المرحلة العمرية من أولئك الذين دخلوا الحياة العملية – سواء بعد إكماله لدراسته وتحصله على شهادة علمية أو بعد انقطاعه عن الدراسة- وأصبح مسؤولا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عن نفسه وعن بعض أقاربه. فقد يكون هذا الشاب صاحب أسرة – زوجة وأبناء- وقد يعول أبويه وإخوته، أو قد يتحمل مسؤولية الوالد بعد وفاته. ونظرا لغلاء المعيشة وعدم استقرار الوضع الاقتصادي، فهو يفكر في الإبحار عبر قارب الموت لتحسين مستواه المعيشي.

أما بالنسبة لفئة الأقل من 18 سنة، والتي عدد المهاجرين غير الشرعيين فيها هو 31323 فالغالب أنهم أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة ولم يجدوا ملجئا لتأمين مستقبلهم غير الهجرة غير الشرعية. ويعتبر عددهم قليل جدا مقارنة بالفئتين السابقتين لأن الشباب في هذه السن عموما يكون مكفولا من طرف والديه، لذلك تقل فكرة الهجرة عند هذه الفئة.

وفيما يخص فئة الأكثر من 40 سنة والتي يمثلها الرقم 42127 فهم أولئك الذين لم يجدوا عملا تماما في بلادهم، أو أن العمل الذي يمارسونه لا يقنعهم. والرقم كذلك صغير مقارنة بفئة 18 – 40 لأن الشاب بعد تجاوزه الأربعين سنة يكون قد تعلم من تجارب غيره، وهو مدرك تماما لمخاطر الهجرة غير الشرعية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن فرص العمل التي توجد في البلاد المهاجر إليها غير متاحة بكثرة لمن يتجاوز الأربعين سنة. وبغض النظر عن السن، فالمهاجرون غير الشرعيين ليسوا فقط من البطالين، ولكنهم قد يكونون عاملين، وهو ما تؤكده الأرقام المدونة أدناه:

الجدول رقم (5) : إحصاءات الهجرة غير الشرعية حسب نوع النشاط الممارس:

| نوع النشاط الممارس | العدد |
|---|---|
| طالب | 1217 |
| بطال | 47575843 |
| نشاط حر | 33669 |
| مستخدم | 586137 |
| موظف | 255 |

. 20/12/2015. 13:07hwww.permalink.dz

حقيقة أن عدد البطالين مقارنة بعدد الفئات الأخرى هو عدد مهول يقدر ب47575843، وهو ما يؤكد أن المهاجرين غير الشرعيين يمتطون قارب الموت بحثا عن العمل الذي يؤمن مستقبلهم، لكن هذا لا يمنعنا عن قراءة الأرقام الأخرى والتي قد تكون دلالتها أكبر من دلالة رقم البطالين. وهي التي تجعلنا نتساءل: ما الذي يدفع المستخدمين (العاملين في القطاع الخاص) وعددهم 586137، وأصحاب النشاطات الحرة ( ومعظمهم تجار ومقاولون) وعددهم 33669، والطلاب وعددهم 1217، وكذا الموظفين وعددهم 225 لترك ما هم منشغلون به من عمل أو دراسة والإبحار ليلا إلى وجهة لا يعرفون ما تحمله لهم من مفاجآت قد تكون مأساوية. إن الإجابة تكمن في كون هؤلاء غير راضين عن الواقع الذي يعيشونه، سواء تعلق الأمر بالبطال أو العامل أو الطالب، إنه واقع خيب آمال من سبقوهم، وقزم من أحلامهم، وجعلهم يعيشون تحت مستوى آمالهم.

وقد أكد المؤشر العربي على جملة المشكلات التي يعانيها المواطن الجزائري، وهي مدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (6): اتجاهات الرأي العام الجزائري نحو أهم المشكلات التي تواجههم:

| أهم المشكلات | النسبة% |
|---|---|
| مشكلات إجتماعية | 20.8 |
| الفقر | 7.5 |
| البطالة | 18.2 |
| غياب الأمن والأمان | 13.2 |
| ضعف الخدمات العامة | 5.8 |
| ارتفاع الأسعار | 6.1 |
| سوء الأوضاع الإقتصادية | 2.5 |
| الفساد المالي والإداري | 5.5 |
| الحكم وسياسته | 4.5 |

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 35.

ولو تمعنا في هذه المشكلات لوجدنا أن الفقر والبطالة وضعف الخدمات العامة، هي في الأصل من المشكلات الاجتماعية، وبالتالي تكون نسبة المشكلات الاجتماعية 52.3%، كما أن ارتفاع الأسعار مؤشر عن سوء الأوضاع الاقتصادية،

وبالتالي فنسبتها 8.6%، والفساد المالي والإداري هو من مؤشرات سياسة الحكم، وبالتالي فنسبتها 9.9%. وعليه فإن أهم مشكل يواجه الشباب الجزائري هو المشكلات الاجتماعية بما فيها مشكل غياب العمل والسكن، مما يؤخر تحقيق أحلامهم وآمالهم.

ومما يزيد من ثقل هذه المشكلات على عاتق المواطن، أنه يرى أن الهيئات المسؤولة عنها غير جادة في العمل على حلها، وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم: (7): اتجاهات الرأي العام الجزائري نحو جدية بلدهم في العمل على حل المشكلات:

| الرأي | النسبة% |
|---|---|
| جادة جدا | 08 |
| جادة إلى حد ما | 30 |
| غير جادة إلى حد ما | 33 |
| غير جادة تماما | 27 |
| لا أعرف | 3 |

المصدر: المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، المؤشر العربي، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 37.

وهو ما يعني أن 60% من الشباب الجزائري يرى أن حكومته غير جادة في حل المشكلات التي يعاني منها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على فقدان ثقة المواطن بحكومته، وهو ما أكده المؤشر العربي لسنة 2015، حيث أن نسبة 47% من الشباب لا يثقون في حكومتهم، وأن نسبة 36% منهم ثقتهم بها نسبية.[5]

فاعتمادا على كل الأرقام سالفة الذكر، يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية على أنها انعكاس لصدمة ثقافية تواجها الفئات المهاجرة – خاصة الشباب – إثر اصطدام طموحاتهم وآمالهم بمختلف تحديات الواقع؛ فهي تعبير صارخ عن الشرخ والتصدع بين الفئات المهاجرة والمجتمع الذي يُفترض أن يحتويها ويعالج مشكلاتها ويستجيب لمطالبها. وحينما نقول المجتمع، فنحن نعني جميع المؤسسات المكونة له، في كل المجالات: التربوية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية....

وعليه، فإن الهجرة غير الشرعية هي إحدى الصور المرئية لإخفاق مؤسسات المجتمع في القيام بدورها إزاء أعضائه والاستجابة لحاجياتهم.

واستنادا للغة الأرقام، فالواقع يخبرنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست وليدة الفراغ، وإنما هي ظاهرة نمت وتشكلت بفعل عوامل جعلت منها الظاهرة عالمية خطيرة تصنف في " المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة." وهكذا، يمكننا تحديد العوامل التي تجعل الشباب الجزائري يفضل الموت في عرض البحر على العيش في بلاده التي يرى أنها لم توفر له أبسط مقومات العيش الكريم في النقاط التالية:

I- العوامل التاريخية[6]:

إن أول بلد شجع الجزائريين على الهجرة هو فرنسا، فبعد الاستقلال تفاوضت الحكومة الجزائرية مع الحكومة الفرنسية حول هجرة العمال والطلبة الجزائريين لها، وخضعت هذه المفاوضات لمساومة فرنسية كبيرة تخص حقوق العمال الجزائريين مقابل ممتلكات المعمرين التي تم الاستيلاء عليها بسياسة التأميم المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك.

ولم تكن إجراءات انتقال الجزائريين إلى فرنسا مشددة كثيرا، نظرا لاستمرار رغبة فرنسا في استعمال العمال الجزائريين في مشاريعها الاقتصادية.

وقد كان العمال الجزائريون مضطرين للهجرة نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة وكبر حجم أسرهم في مقابل انخفاض أجورهم. كما أن العمل في فرنسا يوفر مزايا الضمان الاجتماعي. ومما شجع على ذلك القوانين التي سنها البرلمان الفرنسي بالسماح للجزائريين بالعمل في فرنسا.

ولقد صرح وزير العمل الفرنسي عن حاجة فرنسا للهجرة من أجل اليد العاملة قائلا سنة 1966: " إن الهجرة حتى السرية منها نافعة لأمتنا."[7] ونظرا لما نجم عن الهجرة من نتائج سلبية (سيتم ذكرها لاحقا)، عمدت السلطات الفرنسية إلى محاربتها بداية من سنة 1972، وذلك بالتضييق البيروقراطي على كل طالب للتأشيرة، وعدم منحها بالسهولة التي كانت عليها سابقا، وكذا عدم تجديد رخص العمل وهو ما جعل العديد من شبابنا يلجأ إلى الهجرة السرية.

II- العوامل الاقتصادية:

نهجت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية تجاهلت فيها القيم الثقافية المحلية، سواء على مستوى الإعداد أو على مستوى التنفيذ؛ وذلك لارتكازها على البعد الاقتصادي المادي، هدفا منها للقضاء على مخلفات الاستعمار من فقر وبطالة وتردي للمعيشة، ومن أجل إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني على جميع أبناء الشعب.

فقد اعتمدت النخبة السياسية القائمة على تسيير شؤون البلاد آنذاك سياسة اقتصادية إقصائية، هُمّش فيها الشعب الجزائري الذي ساهم في العملية الثورية لتحرير البلاد – يساهم ثوريا ويُقصى اقتصاديا وتنمويا-.

وهذا الإقصاء غيّب الحافز لدى الفرد الجزائري في تطبيق الخطة الاقتصادية المتبعة، وهي خطة في أصلها دخيلة على المجتمع الجزائري، فقد تم استيرادها من الإتحاد السوفياتي – سابقا – وهو بيئة مخالفة تماما للجزائر: اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وتاريخيا... وهذا الاستيراد كان سببا في " انعدام تصوّر شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية، والاعتقاد بأن الاقتصاد كفيل بتعويض النقص الثقافي."[8]

والواقع أن الشباب الجزائري لا يجد أمامه أي آفاق اقتصادية، ففي ظل السياسة الاقتصادية المنتهجة حاليا، والتي تعول على عائدات البترول، وفي ظل الأقاويل المتكررة بانخفاض سعر البترول وضرورة التقشف لتفادي الأزمة، وجد الشباب الجزائري نفسه يائسا من تواجده ضمن مخططات الدولة الاقتصادية، فلا هو حاصل على عمل ( بطال)، ولا الأجر الذي تتلقاه كاف لسد حاجاته اليومية وضمان مستقبل آمن.

III- العوامل الاجتماعية:

يؤثر الوضع الاقتصادي تأثيرا كبيرا على الحالة الاجتماعية، فمع استمرار فشل السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني، ومع تسجيل أزمات اقتصادية دولية أثرت على سعر البترول، وبالتالي على عوائده على الخزينة الوطنية التي تعتمد كليا عليه، عانى الفرد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من تدني مستوى المعيشة بارتفاع الأسعار وانتشار البطالة في ظل غياب مناصب جديدة للعمل، وغلق المؤسسات المفلسة اقتصاديا وتسريح عمالها.

وهو ما خلّف وضعا حافلا بمشكلات اجتماعية كثيرة ومتنوعة، أهمها البطالة وما ينجرّ عنها من مشاكل اجتماعية كالعنف والسرقة والتجارة بالمخدرات وتعاطيها، والعمل في السوق السوداء... وعمّق الهوة بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع الذي لم يتحصل على أدنى حقوقه من سكن وعمل وتيسير لسبل الحياة في عمومها...

زيادة على ذلك، فقد عملت العولمة على إنتاج شباب طامح ومتطلع لحياة لا تشبه بتاتا تلك التي يعيشها، والتي لا تتوفر على أدنى شروط الحياة الكريمة، مما أشعرهم بالتهميش والإقصاء ووّلد لديهم حالة من الإحباط الذي وجههم إلى قارب الموت، وهو القارب الذي يحمل أحلام آلاف من الشباب في بناء مستقبلهم.

كما أن صورة النجاح التي يرسمها المهاجر العائد لبلاده بعد سنوات من غربته، والتي تتمظهر في تغير حالته الإجتماعية والمادية من امتلاكه لمسكن وسيارة وما يغدق به من مصاريف وكماليات، وما يرويه عن ظروف الحياة التي يعيشها في بلاد المهجر يزيد من مكبوتات من يسمعه وينمي لديه الرغبة في العيش مثله وتحقيق ما حققه.

ولقد تبين من خلال دراسة حول " تصور الشباب القروي لأوضاع المهاجرين في البلدان المستقبلة " أن الغالبية العظمى من هؤلاء يستحسنون الأوضاع في البلدان الأوروبية، ويفضلونها على وضعية البطالة في بلدهم، وقد عبر عن ذلك أحدهم بقوله: " نعم أفكر في الهجرة نظرا للأوضاع المزرية، حيث قلة الشغل والآفاق مسدودة، هذا إضافة إلى أنه غير مرحب بك في بلدك، فالمال هويتك. صحيح أن الغرب مجهول بالنسبة لنا، لأننا لسنا موجودين به، لكنه فرصة لجمع المال."[9]

IV- العوامل السياسية: لا شك أن تدهور الوضعية الأمنية في العشرية السوداء، أربك حياة المواطن الجزائري ودفع به ليغامر بحياته بطريقة غير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن. ولقد تميزت هذه العشرية بانغلاق سياسي كبير، وغياب للأمن .

فقد أكدت الدراسات أنه متى " تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج."[10]

وهو ما وقع في الجزائر بعد إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 1991 والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما حذا بالجيش الشعبي الوطني للتدخل وإلغاء هذه النتائج، وهو ما تسبب في أحداث دامية تدخل فيها الجيش للسيطرة على البلاد، وتم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقل الآلاف من أعضائها، وبرزت جماعات مسلحة اتخذت من الجبال قاعدة لها، وأعلنت حالة الطوارئ المميزة لغياب الأمن، إلى غاية 1999.

ويرى مفيد الزيدي أن الهجرة غير الشرعية هي في " الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة."[11]

ويضيف مفيد الزيدي:" بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق لهم الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية."[12]

ولقد أورد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في نشرة المؤشر العربي لسنة 2015 جملة العوامل التي تدفع الشباب الجزائري للهجرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(8): العوامل التي تدفع إلى الهجرة:

| العامل | نسبته% |
|---|---|
| تحسين الظروف الإقتصادية | 79 |
| عدم الإستقرار الأمني | 06 |
| أسباب سياسية | 05 |
| التعليم والدراسة | 05 |
| لا أعرف | 05 |
| المجموع | 100 |

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 42.

وعموما، يمكن تلخيص العوامل المساهمة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية في النقاط التالية:

- البطالة التي صارت تمس الشباب، وخاصة حاملي الشهادات، وانخفاض أجور أولئك الذين يجدون عملا، وهو على الغالب في إطار عقد محدد المدة.
- تدني مستوى المعيشة عموما.
- حلم النجاح الاجتماعي والبحث عن الوجاهة الاجتماعية.
- الإعلام المرئي وما يرسمه من انبهار بالغرب والسعي نحو تحقيق معيشة الرفاه.
- عدم توفر الأمن السياسي بالمستوى الذي يطمح له الشاب، وإحجامه عن المشاركة السياسية التي صارت شعارا لا وجود له على أرض الواقع.
- غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع اللامتكافئ للفرص.
- القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وقارة أوروبا.
- العولمة وما أنتجته من شباب طموح ومتطلع وآمل.

ثالثا: المخاطر السوسيو- أمنية للهجرة غير الشرعية:

على الرغم من الإيجابيات التي قد تحققها هذه الهجرة – في نظر من يسعفهم الحظ في النجاة وتسوية وضعياهم – إلا أن سلبياتها أكثر بكثير من إيجابياته والتي نوردها في ما يلي:

فالمهاجر يقدم من بيئة ثقافية واجتماعية نشأ فيها واستوعب معظم رؤاها ومفاهيمها وقيمها، التي تتناقض مع رؤى وقيم البيئة التي يهاجر لها، فيتصادم مع تغير ثقافي مفاجئ، وتنقطع الصورة الأصلية لعلاقاته الاجتماعية التي كان يعيشها في موطنه الأصلي، مما يؤزم المواقف النفسية المتوترة والضغوطات التي تتولد بفعل صعوبة التكيف مع المجتمع الجديد.

وفضلا عن المصاعب التي يواجهها هؤلاء المهاجرون في المجتمع الجديد مثل " الإقامة والعمل والسكن، والتنقل، فإن انتقال فئات عديدة في قارب الموت بحثا عن حياة أفضل، جعلهم يتركون وراءهم الأسرة التي نموا وترعرعوا فيها، وهو ما ساهم في " إنتاج الفرد المنفصل عن قبيلته" كما عبر عنه بيار بورديو.

وهو الوضع الذي أوجد نوعا من التفكك الأسري، وأضعف دور الأسرة خصوصا وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عموما في ممارسة الضبط الاجتماعي على كثير من فئات المجتمع؛ فغابت قيم الانتماء للوطن والولاء له وراء البحث عن الانتماء إلى وطن آخر يؤمّن لقمة العيش عوامل، إذ تسجل إحصائيات 2014 أنّ " 74 ألف جزائري قد تحصلوا على الجنسية الفرنسية بعد الزواج من فرنسيات، وأن هذا الزواج قد أحصى 31305 مولودا لأب جزائري، ولكن جنسيته فرنسية، وفقا لقانون حق الأرض."[13]

إن هذا الرقم مخيف إذا ما أخبرنا الواقع أن معظم زيجات أبناء الجزائر من الفرنسيات هي زيجات يتبعها طلاق، ونعلم ما للطلاق من آثار سلبية على الجانب النفسي والتربوي والاجتماعي، وهي آثار يمكن تلخيصها في إنتاج جيل غير سوي.

كما أن زواج شبابنا من الأجنبيات له دور في تفاقم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الإناث وحتى العزوبة الدائمة لديهن، مما يؤثر سلبا على تركيبة المجتمع الديموغرافية ويساهم في الإخلال بالتوازن الديموغرافي فيه وبالبنية الاجتماعية عموما، بغض النظر عن كون الزواج المختلط يؤثر سلبا على القيم التي يتربى عليها النشء.

هذا، ويمكن أن نشير إلى أن الهجرة غير الشرعية تجعل بعض الأزواج يغيبون عن منازلهم مدة طويلة قد تصل إلى العشر سنين، وذلك إلى غاية تسوية وضعياتهم من الناحية القانونية، الأمر الذي يحدث خللا في تربية الأبناء وضغطا نفسيا واجتماعيا على الزوجة قد يصل إلى المطالبة بالطلاق.

ويشير بعض الدارسين في مجال الهجرة غير الشرعية لخطر التصادم الثقافي الذي قد ينجم جراء تعدد الجنسيات، وفي هذا الشأن يقول محمد عابد الجابري: " إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الإجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل."[14]

وغير بعيد عن الحرب الباردة التي يتنبأ بها الجابري، فإن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا للأمن العام للبلد المهاجَر إليه، وهو ما قد يتسبب في حدوث نزاعات دبلوماسية بين البلدان.

ولقد كانت الهجرة غير الشرعية ولا تزال السبيل الأسهل لأولئك الذين يتاجرون بالبشر ويبتزونهم، ومجالا واسعا للنصب والاحتيال، وذلك بالمبالغة في مبلغ ضمان النقل التي يدفعها الراغب في الهجرة دون أي ضمانات مما يجعله ضحية للنصب والاستغلال، وربما يتطور الأمر ليصل إلى تكليفه بنقل أشياء ممنوعة كالمخدرات أو الأسلحة أو الآثار....

وتشهد اليد العاملة التي تعبر البحار معاملة قاسية من طرف أرباب العمل، باعتبارها يدا عاملة رخيصة، تتعرض للاستغلال عن طريق قيامها بأعمال دون الكرامة الإنسانية من جهة، أو أعمال شاقة بأجور زهيدة من جهة أخرى، وفي المقابل نجد أن هذه اليد العاملة بمغادرتها للوطن قد عملت على إضعاف اليد العاملة المحلية والوطنية.

كل هذه السلبيات تكون إذا ساعف المهاجر الحظ ووصل حيا إلى وجهته؛ حيث تجدر الإشارة إلى العديد من الحالات التي لا تنتهي فيها الرحلة إلا بالموت، إما بغرق القارب، أو بنفاذ المؤونة، أو بالاختناق كما حدث مؤخرا " بالعثور على 50 مهاجرا في شاحنة متوقفة بشرق النمسا مختنقين ومن بينهم 30 جزائري.

الخاتمة:

لقد تحولت الهجرة غير الشرعية من سلوك فردي إلى ظاهرة اجتماعية برزت مساوئها على كل الأصعدة المجتمعية وخصوصا الصعيدين الأمني والاجتماعي، وقد أعجزت هذه المساوئ معها الدول والحكومات على التصدي لها والتغلب على آثارها.

وعلى الرغم من كون الجزائر أغنى دولة في المغرب، وثاني أغنى دولة في قارة أفريقيا – بعد جنوب أفريقيا- إلا أنها تشهد ارتفاعا متزايدا لمعدلات الهجرة غير الشرعية، وهو ما يدل على تناقض واضح بين ما تملكه الجزائر من ثروات، وبين ما توفره لشبابها، وهو ما يفسَرُ بالعجز عن تحويل الثروات إلى مصادر للنمو والتطور، مما أوجد إحساسا بعدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي كان ولا يزال يدفع الشباب الجزائري لمغادرة بلادهم بكثافة.

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية تشكل قلقا في الماضي ولا زالت كذلك في الحاضر، ومع زيادة الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، فإن الأفق لا يلوح لنا بمستقبل واعد بنهاية الهجرة غير الشرعية، بل قد تزداد نسبتها مع ازدياد رغبة أولئك الذين يعبرون البحار للبحث عن دولة الرفاه والتخلص من الظروف المتردية التي يعيشونها. وأمام هذه الحقيقة، فإن مكافحة الهجرة غير الشرعية هي عملية صعبة ومعقدة تستوجب تضافر جهود هيئات عديدة على المستوى الوطني والدولي. وتفرض على هذه الهيئات سن قوانين ردعية، للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

ولقد عملت الجزائر على مكافحة هذه الظاهرة عن طريق سن قوانين تجرّمها، وتحكم بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر لكل من ألقي عليه القبض محاولا الهجرة بطريقة غير قانونية. ( م 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري2009).

وتعزيز الرقابة على الحدود من خلال إنشاء: مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل وشرطة الحدود.

وعلى الصعيد الدولي، فأوروبا صارت بداية من سنة 1995 تتخذ طابعا أمنيا جديدا لجأت من خلاله إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة للهجرة. وشهد شهر أوت 2015 التوقيع على اتفاق مشترك بين فرنسا وبريطانيا لمواجهة أزمة المهاجرين غير الشرعيين.

وللتقليل من حدة هذه الظاهرة فإن مراقبة الجماعات المشبوهة، وتطوير وسائل المراقبة وتحديثها أمران لازمان في زمن تعددت فيه وسائل التحايل على القانون وتطورت، لكن الوسيلة الأكثر نجاعة تكمن في منع محاربة هذه الظاهرة من أساسها، والوقاية من التفكير فيها أساسا، وذلك عن طريق تفعيل الحملات التوعوية للتعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية.

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية هي انعكاس لصدمة ثقافية – كما تمت الإشارة سابقا – وإذا كان العامل الأساسي للهجرة السرية يكمن في البحث عن ظروف اقتصادية أفضل، فلا بد على الهيئات المسئولة من إتباع إجراءات وقائية عن طريق تحسين الظروف المعيشية للأفراد قبل مغامرتهم بالهجرة، كما لابد على المهاجر قبل المغامرة بحياته أن يتذكر المغامر بحياته في عرض البحر قوله تعالى:" وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ " الذاريات 22

**قائمة المصادر المراجع:**

[1] André Baltramone, La mobilité géographique d'une population, Paris1966 ., p22.

[2] Vaisse Mourice, Dictionnaire des relations internationales au 20eme siécle, édition Armand Colin, Paris,2000, p173.

[3] www.korna.wordpress.com. 21/12/2015/ 16:07

[4]- عبد العالي دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 97- ص99.

[5]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، الدوحة، 2015، ص 62

[6]- عمار بوحوش، الهجرة إلى فرنسا، مجلة الثقافة، الجزائر، ع 13 فيفري ومارس 1973 ، ص 49 و ص 67.

[7]- سهيل الزين، محددات هجرة اليد العاملة إلى أوروبا، مجلة الوحدة، ع8، 1985، ص 63.

[8] Pierre Colin, Sous développement, identité et réalité, édition Paris, 1992, p207.

[9]- نشرة حقوق المهاجرين، 2004، ص 04، على الموقع www.krona.wordpress.com/ 2017/09/15 /10:45 د

[10]- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي، عمان، 2000، ص-ص: 40-41.

[11]- مفيد الزيدي، أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب، مجلة العرب الأسبوعي، ع 6، فيفري2010، ص 28.

[12]- المرجع نفسه، ص 29.

[13]- حفيظ صواليلي، أكثر من 300 ألف جزائري تحصلوا على الجنسية الفرنسية، الخبر اليومي، ع7889، 22 أوت 2005

[14]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص90.